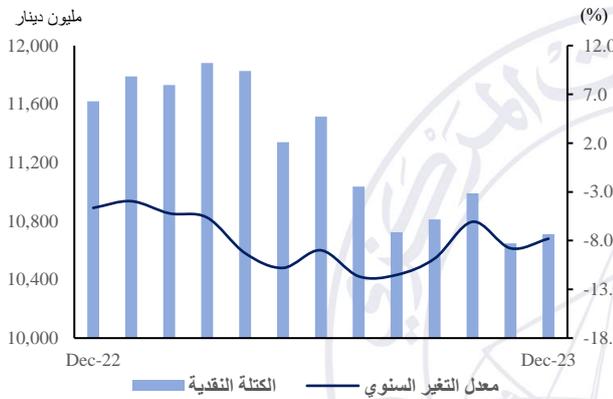


أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

انخفض رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق "الكتلة النقدية" (M1) بنحو 0.91 مليار دينار وبنسبة 7.8% لتبلغ قيمته نحو 10.71 مليارات دينار في نهاية ديسمبر 2023 مقابل 11.62 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)



ويعزى التراجع في عرض النقد (M1) بصفة رئيسية كنتيجة لتراجع رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 0.88 مليار دينار وبنسبة 8.8% لتصل قيمته نحو 9.07 مليارات دينار، وانخفاض قيمة النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 0.03 مليار دينار وبنسبة 1.6% لتصل قيمته نحو 1.64 مليار دينار.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية عام 2023 مقارنة مع مؤشرات نهاية عام 2022، ويمكن إيجاز أبرز نتائج الموجز فيما يلي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 1.0% لتبلغ قيمته نحو 38.99 مليار دينار.
- ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 3.18 مليارات دينار وبنسبة 3.8%.
- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بالبنوك المحلية بقيمة 1.86 مليار دينار وبنسبة 17.9%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 0.82 مليار دينار وبنسبة 1.7%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.82 مليار دينار وبنسبة 3.9%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 0.43 مليار دينار وبنسبة 1.2% (ارتفاع الودائع بالدينار الكويتي بنحو 0.39 مليار دينار، والودائع بالعملات الأجنبية بما يعادل 0.04 مليار دينار).
- ارتفاع قيمة المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية بنحو 3.61 مليارات دينار وبنسبة 8.6% فيما بين عامي 2022 و2023.

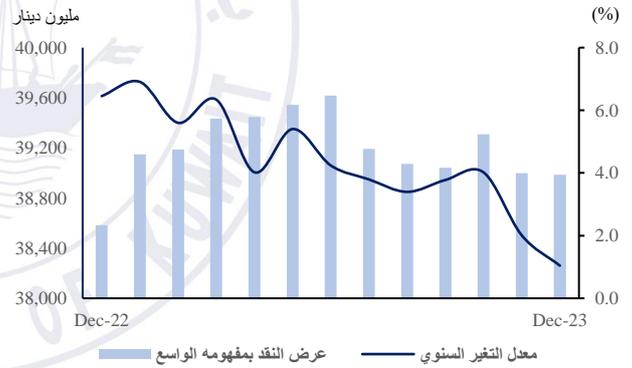
2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من: أ. صافي الأصول المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحًا منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى "صافي")، ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

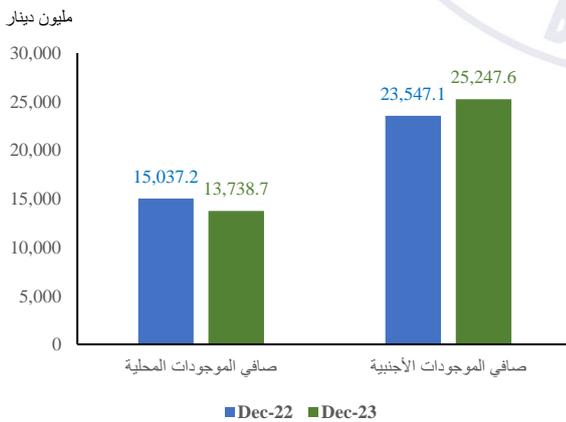
وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية ديسمبر 2023 جاء كمحصلة للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 1.70 مليار دينار ونسبة 7.2% من جهة (كنتيجة لارتفاع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 1.86 مليار دينار ونسبة 17.9%، وتراجع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 0.16 مليار دينار ونسبة 1.2%)، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 1.30 مليار دينار ونسبة 8.6% من جهة أخرى.

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعًا بقيمة 0.40 مليار دينار ونسبة 1.0% ليبلغ قيمته نحو 38.99 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2023 مقابل نحو 38.58 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملة الأجنبية) بنحو 1.31 مليار دينار ونسبة 4.9% من جهة، وتراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.91 مليار دينار ونسبة 7.8% من جهة أخرى. ومن الجدير ذكره، أن معدل التغيير في رصيد (M2) في نهاية ديسمبر 2023 هو الأقل خلال فترة المقارنة.

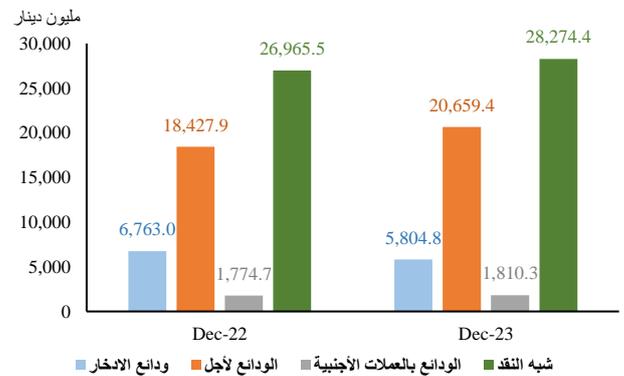
شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



شكل (5): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (M2)



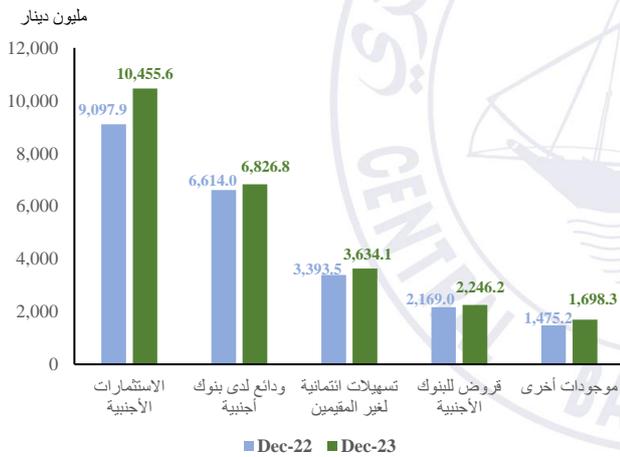
شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



وفيما يخص مكونات الموجودات الأجنبية ومكونات المطالب على القطاع الخاص، يمكن بيانها على نحو أكثر تفصيلاً كالتالي:

مثلت الموجودات الأجنبية نسبة بلغت نحو 28.4% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية ديسمبر 2023، وهو مستوى أعلى من متوسط النسبة البالغ 27.1% خلال الفترة من نهاية ديسمبر 2022 وحتى نهاية ديسمبر 2023. وجاء ارتفاع رصيد الموجودات الأجنبية كنتيجة لارتفاع كافة مكوناته (الاستثمارات الأجنبية، والتسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، وقروض للبنوك الأجنبية، وودائع لدى بنوك أجنبية، والموجودات الأخرى) بنسبة 14.9%، و 7.1%، و 3.6%، و 3.2%، و 15.1% لكل منهم على الترتيب.

شكل (7): مكونات الموجودات الأجنبية



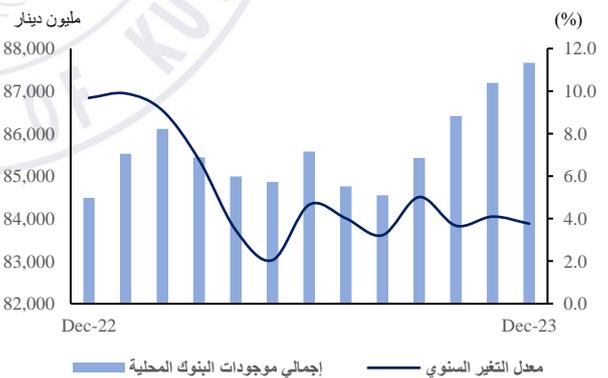
ومن جانبٍ آخر، تُمثل المطالب على القطاع الخاص المصدر الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 51.5% من إجمالي هذه الموجودات في ديسمبر 2023 مقابل نسبة بلغت نحو 52.2% في نهاية ديسمبر 2022. ومن الجدير ذكره، أن أعلى نسبة خلال الفترة بلغت نحو 52.8% في نهاية أغسطس 2023، وأقل نسبة بلغت 51.4% في نهاية فبراير 2023.

ثانياً: التطورات المصروفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية:

ارتفع إجمالي رصيد موجودات البنوك المحلية بنحو 3.18 مليارات دينار وبنسبة 3.8% لتبلغ قيمته نحو 87.67 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 84.49 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك بصفة أساسية لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بما يعادل نحو 2.11 مليار دينار وبنسبة 9.3% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 24.86 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 1.06 مليار دينار وبنسبة 2.4% لتبلغ قيمتها نحو 45.17 مليار دينار، والمطالب على البنك المركزي بنحو 0.24 مليار دينار وبنسبة 3.3% لتصل إلى 7.71 مليارات دينار، والمطالب على المؤسسات العامة بنحو 0.13 مليار دينار وبنسبة 3.7% لتبلغ قيمتها 3.73 مليارات دينار.

شكل (6): تطورات إجمالي موجودات البنوك المحلية



وفي المقابل، تراجع أرصدة كل من مطالب على الحكومة، والودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك المحلية، وقروض للبنوك، والموجودات الأخرى بنسبة 16.4%، و 8.5%، و 7.8%، و 1.1% لكلٍ منهم على الترتيب.

وفيما يلي جدول يوضح إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية:

جدول (1): إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية
(مليون دينار)

النسبة للإجمالي (%)	التغير		ديسمبر 2023	ديسمبر 2022	
	نسبة (%)	قيمة			
8.8	3.3	244.1	7,713.8	7,469.7	مطالب على البنك المركزي
0.5	-16.4	-85.7	436.7	522.4	مطالب على الحكومة
4.3	3.7	133.9	3,729.7	3,595.8	مطالب على المؤسسات العامة*
51.5	2.4	1,061.2	45,170.0	44,108.8	مطالب على القطاع الخاص، ومنها:
48.9	1.8	774.0	42,892.4	42,118.4	التسهيلات الائتمانية للمقيمين
28.4	9.3	2,111.4	24,861.0	22,749.6	الموجودات الأجنبية
1.2	-7.8	-91.7	1,078.8	1,170.4	قروض للبنوك
1.9	-8.5	-159.6	1,708.3	1,867.9	الودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك
3.4	-1.1	-33.0	2,968.6	3,001.6	الموجودات الأخرى
100.0	3.8	3,180.6	87,666.8	84,486.2	إجمالي موجودات البنوك المحلية

* المؤسسات العامة هي المؤسسات المملوكة بالكامل أو جزئياً للحكومة 50% فأكثر* وسواء أكانت مؤسسات مالية أو غير مالية.

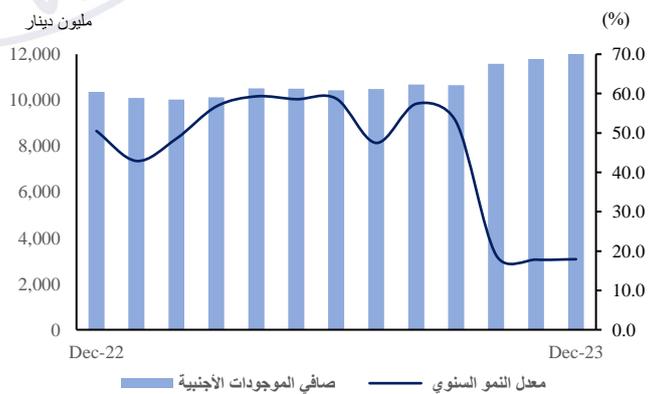
من العام السابق. ويعزى ذلك الارتفاع بصفة رئيسية كمحصلة لارتفاع رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 2.11 مليار دينار وبنسبة 9.3%، مقابل ارتفاع أقل في رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 0.26 مليار دينار وبنسبة 2.1%.

ومن جانب آخر، تُشير البيانات إلى ارتفاع قيمة صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بما يعادل 1.86 مليار دينار وبنسبة 17.9% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 12.21 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2023 مقابل ما يعادل نحو 10.35 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل

شكل (9): أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية



شكل (8): تطور صافي الموجودات الأجنبية في البنوك المحلية



2. التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

وفي مقابل ذلك، تُشير البيانات إلى تراجع طفيف في كل من الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية الاستهلاكية (تمثل نسبة 10.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) والتسهيلات الائتمانية الشخصية للسكن الخاص والنموذجي (تمثل نسبة 1.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية).

وفيما يخص الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال (تُشكل نسبة 60.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين)، فقد ارتفع بقيمة 0.53 مليار دينار وبنسبة 1.9% ليبلغ نحو 28.94 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2023 مقابل نحو 28.41 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية لزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة كل من العقار والإنشاء (0.44 مليار دينار، وبنسبة 3.8%)، والتجارة (0.21 مليار دينار، وبنسبة 6.8%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.19 مليار دينار، وبنسبة 18.8%)، وشراء أوراق مالية "أفراد، وشركات ومؤسسات" (0.22 مليار دينار، وبنسبة 6.9%). ومن جانبٍ آخر، تراجعت أرصدة الجزء النقدي الموجه لأنشطة النفط الخام والغاز (0.17 مليار دينار، وبنسبة 8.1%)، والصناعة (0.14 مليار دينار، وبنسبة 5.9%)، وقروض للبنوك (0.09 مليار دينار، وبنسبة 7.8%)، والخدمات الأخرى (0.13 مليار دينار، وبنسبة 3.5%)، إلى جانب تراجع محدود في كل من الزراعة وصيد الأسماك، والخدمات العامة بنسبة 3.3% و 1.3% لكل منهما على الترتيب في نهاية ديسمبر 2023 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 0.82 مليار دينار وبنسبة 1.7% ليصل إجمالي قيمة الرصيد نحو 47.70 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 46.88 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال ساهم بنسبة 65.0% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين. وعلى نحوٍ أكثر تفصيلاً، سجلت التسهيلات الائتمانية الشخصية (تُشكل نسبة 39.3% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) ارتفاعاً بقيمة بلغت نحو 0.29 مليار دينار وبنسبة 1.5% لتصل قيمتها نحو 18.76 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2023 مقابل نحو 18.48 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية الإسكانية بقيمة 0.28 مليار دينار وبنسبة 1.8% (تمثل التسهيلات الإسكانية نحو 85.4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) لتبلغ قيمته نحو 16.02 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 15.74 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2022، إلى جانب ارتفاع محدود في الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية الأخرى (تمثل نسبة 2.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بقيمة 0.03 مليار دينار ونسبته 7.4% لتبلغ قيمته نحو 0.47 مليار دينار.

جدول (2): التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين

(مليون دينار)

النسبة للإجمالي (%)	التغير		ديسمبر 2023	ديسمبر 2022	
	نسبة (%)	قيمة			
39.3	1.5	286.0	18,761.8	18,475.7	التسهيلات الائتمانية الشخصية
4.1	0.0	-0.3	1,967.0	1,967.3	الاستهلاكية
33.6	1.8	276.4	16,016.8	15,740.4	الإسكانية
0.6	-7.0	-22.9	303.4	326.3	السكن الخاص والنموذجي
1.0	7.4	32.8	474.6	441.7	أخرى
60.7	1.9	530.2	28,939.2	28,409.0	التسهيلات الائتمانية لقطاع الأعمال
7.1	6.8	214.9	3,393.4	3,178.5	التجارة
4.7	-5.9	-142.2	2,249.7	2,391.9	الصناعة
0.1	-3.3	-1.0	27.8	28.7	الزراعة وصيد الأسماك
7.2	6.9	221.2	3,436.6	3,215.5	شراء أوراق مالية
20.2	1.4	132.3	9,629.3	9,497.1	العقار
5.0	14.5	303.0	2,394.3	2,091.3	الإنشاء
2.3	-7.8	-91.7	1,078.8	1,170.4	قروض للبنوك
2.6	18.8	192.5	1,218.3	1,025.8	مؤسسات مالية غير البنوك
4.0	-8.1	-169.2	1,910.1	2,079.3	النفط الخام والغاز
0.2	-1.3	-1.5	114.9	116.4	الخدمات العامة
7.3	-3.5	-128.0	3,485.9	3,613.9	الخدمات الأخرى
100.0	1.7	816.2	47,700.9	46,884.7	الإجمالي

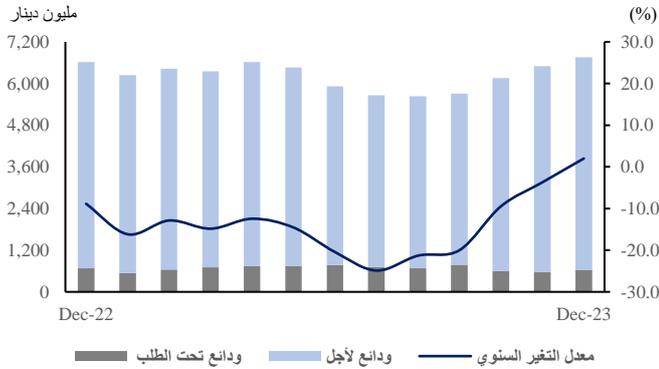
3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

كما ارتفعت قيمة رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 0.13 مليار دينار (بنسبة مساهمة 7.3%) وبنسبة 2.0% حيث بلغت قيمته نحو 6.75 مليارات دينار.

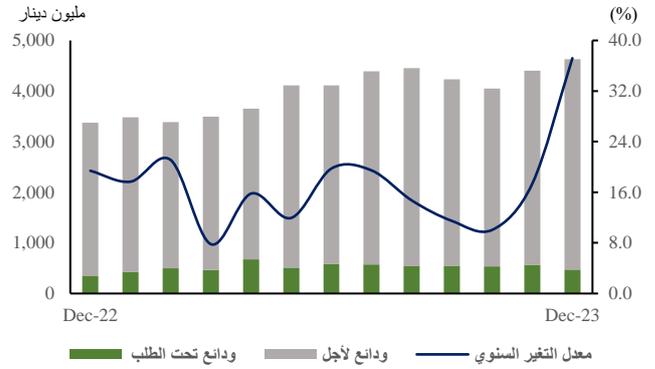
هذا، وتعد ودائع القطاع الخاص مصدر التمويل الأساسي للبنوك المحلية (بما نسبته 42.6% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية ديسمبر 2023). وعلى جانب آخر، بلغت نسبة كل من ودائع الحكومة وودائع المؤسسات العامة نحو 5.3% و 7.7% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية ديسمبر 2023.

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 1.82 مليار دينار وبنسبة 3.9% لتبلغ قيمته نحو 48.73 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 46.91 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية بزيادة رصيد ودائع الحكومة بنحو 1.26 مليار دينار (بنسبة مساهمة 69.1% من قيمة الارتفاع في رصيد إجمالي ودائع المقيمين) وبنسبة 37.2% لتبلغ قيمته نحو 4.63 مليارات دينار، بالإضافة إلى الارتفاع في رصيد ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 0.43 مليار دينار (بنسبة مساهمة 23.6%) وبنسبة 1.2% لتبلغ قيمته نحو 37.34 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2023.

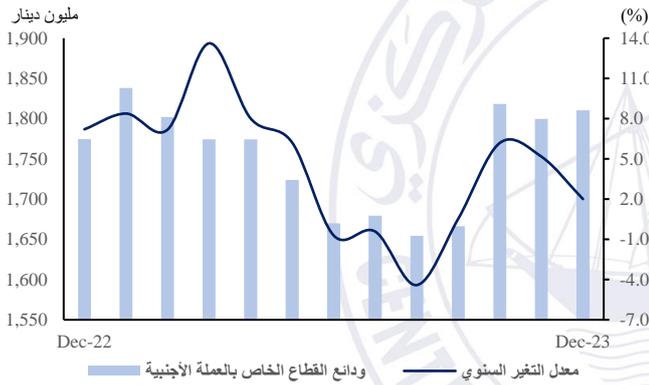
شكل (11): تطور أرصدة المؤسسات العامة



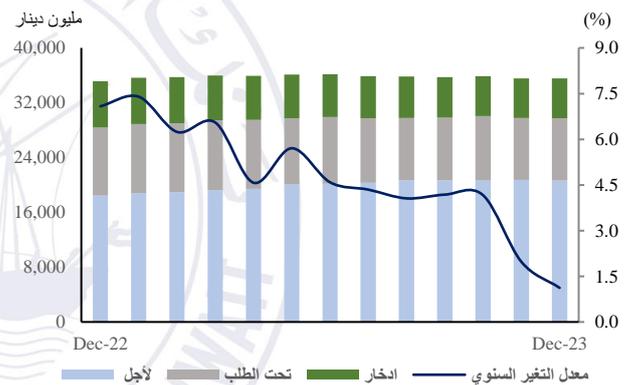
شكل (10): تطور أرصدة الودائع الحكومية



شكل (13): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية



شكل (12): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية



4. تطور قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية:

عبر المواقع الإلكترونية (بقيمة 2.80 مليار دينار وبنسبة 18.9% لتبلغ نحو 17.55 مليار دينار)، وأجهزة نقاط البيع (بقيمة 1.05 مليار دينار وبنسبة 6.4% لتبلغ نحو 17.52 مليار دينار) من جهة، وتراجع معاملات أجهزة السحب الآلي (بقيمة 0.24 مليار دينار وبنسبة 2.1% لتبلغ 10.72 مليارات دينار) من جهة أخرى. ومن الجدير ذكره، أن معظم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية تتم من خلال بطاقات السحب المدينة التي لا ترتبط بحدود ائتمان وإنما بالرصيد المتوافر

على أساس سنوي، ارتفعت قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية لتبلغ نحو 45.80 مليار دينار نهاية عام 2023 مقابل نحو 42.18 مليار دينار نهاية العام السابق، أي بارتفاع قيمته 3.61 مليارات دينار (منها 3.29 مليارات دينار باستخدام البطاقات البلاستيكية في دولة الكويت، و0.33 مليار دينار خارج دولة الكويت) وبنسبته 8.6% فيما بين العامين المذكورين. ويعزى ذلك الارتفاع كمحصلة لارتفاع كل من المعاملات التي تمت

وعمومًا، تتوافق هذه النتائج مع بيانات انخفاض عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بشقيه (النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي، والودائع تحت الطلب)، وذلك لسببين هما (ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بالبنوك المحلية، وتفضيل الأفراد إتمام معاملاتهم باستخدام الوسائل الإلكترونية).

في حساب العميل، حيث بلغت قيمة المعاملات التي تمت باستخدام بطاقات الحسابات المدينة نحو 41.20 مليار دينار وبنسبة 90.0% من إجمالي قيمة المعاملات التي تمت باستخدام بطاقات بلاستيكية كما في نهاية عام 2023.

شكل (14): تطور قيم المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية

